أولا: الفروض المحاسبية

يتم وضع الفروض المحاسبية عن طريق المزج بين منهجي الاستقراء والاستنباط، وبصفة عامة توجد العديد من الفروض المحاسبية لعل أبرزها ما يلي:

- **الوحدة الاقتصادية المستقلة:**

يقصد بأن المؤسسة وحدة أعمال ذات شخصية معنوية منفصلة عن ملاكها، وعن كافة الأشخاص الطبيعيين الذين يساهمون في إدارتها أو تشغيلها، مما تمكنها من امتلاك الأموال والتصرف بها عن طريق الدخول بالعقود والتعهدات وغير ذلك من التصرفات وتكون الوحدة مسؤولة عن تصرفاتها وتعهداتها.

- **فرض الاستمرارية الاقتصادية:**

يفترض أن المؤسسة يتصف بالاستمرارية في أداء النشاط مالم يطرأ ما يشير إلى غير ذلك، مما يؤثر على استمرار يته أن صفة الاستمرارية هذه هي ضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بالتزاماتها، كما أنها منبثقة عن الشخصية المعنوية التي تمتلك حياة غير محددة تختلف عن الشخصية الطبيعية ذات العمر المحدد، خاصة وأن وفاة الملاك أو غيرهم من الأشخاص لن يؤثر على استمرارية نشاط المؤسسة .

- **فرض القياس النقدي:**

يتضمن ضرورة استخدام وحدة النقد كأفضل أساس أو وسيلة لقياس النشاط الاقتصادي و لغرض التعبير عن العمليات التي تزاولها المؤسسة.

- **فرض موضوعية القياس:**

و يقصد بهذا الفرض عدم وجود أي تحيز أو تدخل شخصي من قبل المحاسبين في إجراء عملية القياس، وذلك بسبب توفر الأدلة المستندية الواضحة والمحددة لكافة العمليات التي يراد قياسها، وقيدها في الدفاتر المحاسبية، ولذلك فإنه تتوفر الموضوعية والموثوقية في البيانات والمعلومات المحاسبية بعيدا عن الحكم الشخصي للمحاسبين الذين يقومون بإعدادها.

ثانيا: المبادئ المحاسبية

تتمثل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في:

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** الأصول والسلع والخدمات تسجل بتكلفة الحصول عليها، وتتميز هذه التكلفة بالموضوعية والواقعية.
- **مبدأ استقلالية الدورات:** ينبغي التعرف في ظل هذا المبدأ على النواتج والأعباء ونتيجة نشاط كل دورة محاسبية.
- **مبدأ الدورة المحاسبية:** الاستمرارية في نشاطات المؤسسة لفترة طويلة غير محددة وهو مبرر لتحديد مدة زمنية مهينة عادة (12) شهرا.
- **الوحدة المحاسبية:** لا يتم الأخذ بعين الاعتبار إلا الاحداث الاقتصادية التي لها علاقة بناشط المؤسسة أو الوحدة القانونية.

- **مبدأ الحيطة والحذر:** يقضي بعدم الأخذ في الحسبان أي إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل (كتسجيل نواتج مستقبلية سوف تحقق المؤسسة مع الاحتياط والأخذ بعين الاعتبار الخسار التي سوف تحدث)
- **مبدأ ثبات وحدة النقد:** التعبير عن الأحداث الاقتصادية التي هي أحداث كمية يتم حتما عبر وحدة قياس تتجسد في النقود.
- **مبدأ وحدة القياس:** أي ثبات وحدة القياس في الجزائر مثلا: نص المشرع على استعمال الدينار الجزائري كوحدة قياس لكل التعاملات.
- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** النفقات التي تقوم بها المؤسسة يراد من ورائها تحقيق عائد يكمن في الإيرادات.
- **مبدأ الاستحقاق:** تعتبر إيرادات الوحدات الاقتصادية متحققة للفترة المالية المعينة عند انتقال ملكية الأصل أو البضاعة للغير بغض النظر عن تحصيل قيمتها من عدمه، أما المصروفات فتحمل بها الفترة المالية أيضا طالما تم الحصول على المنفعة بغض النظر عن دفع قيمتها من عدمه.
- **مبدأ الأهمية النسبية**: ضرورة أخذ كل المبالغ بجدية مهما كان صغرها وتتعلق أيضا بمدى أهمية عرض البيانات المالية أو عدم عرضها أو دمجها أو تحليلها.
- **مبدأ الإفصاح:** الملائم إظهار التقارير والقوائم المالية لكل البيانات التي تم معالجتها في شكل معلومات محاسبية يستفيد منها مستعملي القوائم الملائمة في اتخاذ قرارات تتعلق بالوحدة المحاسبية.
- **مبدأ القيد المزدوج:** إن الحساب هو الركيزة الأساسية من خلال تجسيده للأحداث المحاسبية في شكل جدول مقسم إلى عمودين (دائن ومدين).
- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبي:** إن استمرار المؤسسة في نشاطها من شأنه أن يعكس ضرورة استمرار في تطبيق الطرق المتبناة من طرف نظام المعلومات المحاسبي.